أثر البيروقراطية الإدارية في توالد جرائم الفساد الإداري في السودان

د. الحسين عوض الجيد الطائف دفع الله
كلية القانون – جامعة الزعيم الأزهري

مستخلص:

تناولت الدراسة أثر البيروقراطية الإدارية في توالد جرائم الفساد الإداري بالسودان. تمثلت مشكلة الدراسة في انتشار جرائم الفساد الإداري بالمؤسسات العامة بالسودان بسبب البيروقراطية الإدارية. نبعت أهمية الدراسة من خطورة جرائم الفساد الاداري على المجتمع مع استثمار الفاسدين في البيئة البيروقراطية داخل المؤسسات كما جذبت الدراسة انتباه المشرع والباحثين وعلوية الهرم الإداري لدور البيروقراطية الادارية في انتشار جرائم الفساد الاداري بالمؤسسات العامة. هدفت الدراسة إلى التعرف على البيروقراطية الادارية وجرائم الفساد الاداري بالسودان ومعرفة أثر البيروقراطية الإدارية على توالد جرائم الفساد بالسودان وتسليط الضوء على تجارب الدول في مكافحة البيروقراطية الإدارية ومكافحة الفساد لأجل لفت انتباه الجهود المحلية للاستفادة منها. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها: البيروقراطية الإدارية سبباً رئيسياً للفساد الإداري بالمؤسسات العامة السودانية وتعد وسيلة التحول الرقمي للخدمات الحكومية من أفضل الطرق لمكافحة البيروقراطية الإدارية ومكافحة الفساد. في مقابل النتائج كانت هنالك عدة توصيات أهمها: ضرورة انشاء هيئة مكافحة الفساد في السودان لمكافحة فساد البيروقراطية الإدارية وكافة اشكال الفساد ومن الأجدى الاستفادة من تجربة المملكة العربية السعودية في مكافحة الفساد الإداري بالتحول الرقمي للخدمات الحكومية. ومن الضروري تفعيل خطة الحكومة الرقمية التي بدأت في العام5102م لمحاربة البيروقراطية الإدارية والقضاء على اشكال الفساد الإداري.

الكلمات المفتاحية: البيروقراطية الإدارية، الفساد الإداري، التحول الرقمي، جرائم الفساد، الموظف العام، الخدمات الحكومية.

The effect of administrative bureaucracy on the generation of corruption crimes in Sudan

Dr. Alhussain Awadelgeed Ataif Defalla

Abstract:

The study addressed the effect of administrative bureaucracy on the generation of corruption crimes in Sudan. The problem of the study is represented in the spread of administrative corruption crimes in public institutions in Sudan. . The importance of the study came out from the danger of administrative corruption crimes to society and the igno-

rance of public institutions and the investment of corrupt people in institutions and attracted the attention of legislators, and researchers, and those at the top of the administrative hierarchy to the role of administrative bureaucracy in the spread of administrative corruption crimes in public institutions. The study aimed to identify the administrative bureaucracy and crimes of administrative corruption in Sudan and knowing the impact of administrative bureaucracy in generating crimes of administrative corruption in Sudan and highlighting the states experiences in combating administrative bureaucracy and combating corruption in order to draw the attention of local efforts to benefit from them. The study followed the descriptive analytical and comparative approach. The study reached many results, the most important of were there: administrative bureaucracy is a major cause of administrative corruption in Sudanese public institutions and the digital transformation of services is one of the best ways to in combat administrative corruption. the study have recommended: the necessity of establishing an anti- corruption commission in Sudan to combat administrative bureaucratic corruption and all forms of corruption and it is best to benefit from the experience of the (K.S.A) in combating administrative through the digital transformation of government services &it is necessary to activate the digital government plan which began in 2015 to combat administrative bureaucratic and eliminate forms of administrative corruption.

Keywords: Administrative bureaucracy; administrative corruption; corruption crimes, digital transformation; Public employee; the digital government.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الميامين وسلم. أما بعد.

سوف تتناول هذه الدراسة أثر البيروقراطية الإدارية على توالد جرائم الفساد بالسودان، باعتبار زيادة معدلات الفساد الاداري داخل الوظيفة العامة من حين لاخر ويستغل مرتكبي تلك الجرائم (الرشوة – الثراء الحرام والمشبوه) البيروقراطية الموجودة داخل التشريعات ومفصلة على السلم الاداري للخدمة المدنية بالسودان، الامر الذي لفت انتباه الباحث إلى التصدي علمياً لهذه المشكلة. وبهذا تبدو هذه الدراسة في غاية الاهمية نسبة لحاجة المجتمع لها مع عدم انتباه علوية العرم الإداري لتلك المشكلة ورغبته في مكافحة جرائم الفساد، لذا سوف تأتي الدراسة

بثوب جديد في مضمار الدراسات العلمية، وبعيداً عن التكرار لما سبق من ابحاث فإن موضوع الدراسة تم تناوله من زاوية خاصة وبمنظور مختلف وبأسلوب متفرد. وتعد الدراسة عصارة لجل خبراتي وملاحظاتي بالوظيفة العامة طوال العشرة سنوات التي قضيتها بالخدمة العامة وعمدت على الرجوع لأمهات المراجع فركبت جواد العلوم لتأصيل مشكلة البحث وايجاد حلول علمية تساعد على مكافحة جرائم الفساد بالمؤسسات العامة الافريقية ومن خلال هذه الدراسة سوف نستعرض البيروقراطية الإدارية وجرائم الفساد وأثر الاول في توالد الأخر بصورة مجزة حفاظاً على التسلسل المنطقي والموضوعي للدراسة واستجابة لضوابط النشر العلمي للأوراق، باتباع المنهج الوصفي التحليلي، فإن أصبت فمن الله وإن أخطأت فمن نفسي ومن الشيطان.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في انتشار جرائم الفساد الإداري بالمؤسسات العامة بالسودان بسبب البيروقراطية الإدارية، في ظل ابتكار عدد من الدول حلولاً لمكافحة البيروقراطية الإدارية بعيدة عن مسامع السلطة الإدارية بالسودان.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من الآتي:

1. تستمد الدراسة أهميتها من خطورة جرائم الفساد الاداري على المجتمع في ظل حاجة المؤسسات لمعرفة أسبابها.
2. سوف تعمل هذه الدراسة على لفت انتباه المشرع والباحثين وعلوية الهرم الإداري لدور البيروقراطية الادارية في انتشار جرائم الفساد الاداري بالمؤسسات العامة.
3. تعد اضافة للمكتبة القانونية باعتبار ان موضوع الدراسة اعددت فيه الكثير من واقع خبراتي في الخدمة العامة بالسودان وندر ما تجد ذلك في ارفف المكتبات السودانية.

أهداف الدراسة:

1. التعرف على البيروقراطية الادارية وجرائم الفساد الاداري بالسودان
2. تقديم طرح علمي يأتي من خلاله إصلاح المؤسسات العامة بالسودان وذلك بالقضاء على أهم مسببات ارتكاب جرائم الفساد الاداري.
3. تسليط الضوء على التجارب الإقليمية في مكافحة البيروقراطية الإدارية ومكافحة الفساد لأجل لفت انتباه المؤسسات الوطنية للاستفادة منها.

منهج الدراسة:

سوف تتبع هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي

أسباب اختيار الدراسة:

1. ندرة الدراسات العلمية حول موضوع الدراسة
2. شعور الباحث بحاجة المجتمع لمثل هذه الدراسات لحث المشرع على ايجاد حلول لمكافحة الفساد.

3. رغبة الباحث في الكتابة حول موضوع الدراسة باعتباره يمثل واجباً الأخلاقي كموظف عام يعكس من خلاله خبراته العملية الخدمة العامة بالسودان.

المبحث الأول:مفهوم البيروقراطية الادارية وأسبابها وجرائم الفساد الإداري:

أولا: ماهية البيروقراطية الادارية:

البيروقراطية كلمة أجنبية على اللغة العربية وهي مشتقة من مقطعين: الأول لاتيني «Brrus » ومعناه اللون الداكن المعتم الذي يتناسب مع المهابة والاحتشام وقد تعني ايضاً التستر على الأعمال السيئة، وقد تكون مشتقة من كلمة la Bure الفرنسية ويشير إلى قماش يستخدم لتغطية مكاتب الموظفين العموميين في فرنسا عام0071م أما كلمة Bureau تشير إلى الوحدات الإدارية المسؤولة عن تنفيذ قواعد وسياسات المسؤولة عن تنفيذ قواعد وسياسات المسؤولين،[1] وفي وجهة نظري أن هذا المعنى هو الأقرب لاستخدامات المصطلح في الإدارة

أما المقطع الثاني: ذو أصل إغريقي: وهو كلمة "kratie "ومعناها القوة أو الحكم والكلمة في مجموعها تعني حكم المكتب أو سلطة المكتب.[2] والمعنى الاصطلاحي للكلمة مختار من عدد من الآراء لتعريف الكلمة - وهو أن البيروقراطية هي نوعا من أنواع التنظيم يخضع فيه الافراد للقواعد والقوانين المكتوبة، و [3]يعتمد على مجموعة من مبادئ أهمها توزيع الاختصاصات وتحديد المسؤوليات.[4]

بناء على ما تقدم يرى الباحث أن البيروقراطية الإدارية كمصطلح مركب هي أحد أساليب التنظيم الاداري تتخذه الادارة لإخضاع الافراد للقواعد والقوانين وتتوزع في هذا الاسلوب الاختصاص لمختلف الوحدات الادارية داخل المؤسسة لضمان تطبيق القواعد والقوانين.

ثانياً: أسباب البيروقراطية الإدارية:

هنالك عدد من تؤدي لانتشار البيروقراطية داخل المؤسسات منها الاسباب القانونية والسياسية حيث تجعل البيروقراطية الإدارية تتكاثر في بيئة المؤسسات **بسبب** عدم وضوح القوانين بسبب صياغتها الغامضة او تضاربها، الأمر الذي يعطي الموظف فرصة للتهرب من تنفيذ القانون أو يفسره بطريقته الخاصة التي قد تتعارض مع مصلحة المواطن وتتفق مع مصلحته.[5]

إضافة هو تعطيل بعض القوانين وعدم تطبيقها ويظهر ذلك في تطبيق النصوص القانونية وتغييرها في الواقع العملي تبعاً لأطراف العلاقة والمحاباة والمجاملة والتساهل لصالح الأقوياء والأغنياء وذوي النفوذ على حساب الضعفاء.[6] والسبب القانوني والسياسي الثالث: هو جمود وقصور كثير من القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد الإداري بما فيه البيروقراطية فقصور التشريعات عن مواكبة التطورات والسلوكيات الوظيفية تسهل على الموظف ارتكاب جريمة الفساد الاداري مستغلا البيروقراطية الادارية، اذ انه يقدم الخدمة للمواطن بصورة أسرع متجاوزاً تلك القوانين والقيود الاجرائية.()

بعيدا عما سبق من أسباب هنالك أسباب تعود للسياسة العامة للدولة تؤدي لانتشار البيروقراطية الاداري، وتبدو تلك السياسة في تغير نظام الحكم أو عدم كفاية المرتبات الحكومية،

فهذه المشكلات تعاني منها الدول النامية بسبب تردي الظروف الاقتصادية التي أما أن تؤدي إلى تغيير أنظمة الحكم من حين لأخر أو إلى تردي اخلاق الموظف بسبب حاجته للمال وبالتالي لا يجد سبيلا يتكسب منه المال إلا من خلال نافذة البيروقراطية.() وهنالك أسباب أخرى لانتشار البيروقراطية الإداري السياسة الادارية للدولة التي قد تنعكس بشكل سالب على الاداء الحكومي وتخلق بيئة مواتية تنمو فيها بكتريا البيروقراطية الادارية ومن مظاهر السياسة الاجرائية: كثرة القيود الاجرائية في الاجهزة الإدارية التي بدورها قد تؤدي لحدوث اختناقات في مراحل الحصول على الخدمة مما يؤدي في النهاية إلى تقديمها بصورة سيئة ويشعر المواطن بعدم الرضاء الخدمي، ولكن هذا يمكن معالجته بالمرونة الإجرائية.[7] ومن الاسباب ايضا تضخم عدد العاملين بالمؤسسة ويرجع ذلك بسبب التعيين العشوائي في الوظيفية دون الحاجة ودون اتباع معايير الجودة بأسباب تعود لرغبة الرؤساء في تعيين اقاربهم واحبابهم بغية المرتب الحكومي دون ان تكون للمؤسسة حاجة لهذا التعيين، فيحدث تقسيم العمل داخل المؤسسة بين أكثر من موظف ترضية له، وبالتالي يصعب الحصول على الخدمة من تلك المؤسسة بصورة بسيطة.[8]

أو أن المرفق العام يعدد هيئاته لاستيعاب عدد من الموظفين فيتقسم الاجراء داخل تلك الهيئات مما يصعب من الحصول على الخدمة في وقت وجيز.[9] وتوجد أسباب أخرى لانتشار البيروقراطية الإدارية تتعلق بالموظف او الاداري نفسه: فهذه الاسباب متمثلة في تجنب الموظف لتحمل المسئولية فيخلق عقبات لمتلقي الخدمة ويظهر بمظهر الانضباط فيقوم بتطبيق القانون بشكل جامد، أو قد تكون اسباب ترجع للموظف أو الاداري في سلوكه وتربيته فهنالك كثير من الموظفين نشأوا في بيئة متردية اخلاقياً ولا تهتم بغرس القيم الفاضلة بقدر ما تهتم بالمال. واسباب اخرى ترجع للموظف بسبب الكسل وعدم رغبته في بذل أي جهد لأن المجهود الاضافي لا يقابله تشجيع أو عائد يعود عليه بالنفع، فيقوم بتضييع معظم وقته في زمن الفطار والصلاة، بمعنى أن الاجواء الفاسدة في المؤسسات الحكومية يسبب فساد كل قادم جديد لها.[10]

ثالثاً: ماهية جرائم الفساد الإداري:

الجرائم جمع جريمة والجريمة هي كل فعل أو امتناع عن فعل يجرمه المشرع بمادة قانونية ويرد عليه بعقوبة جزائية أو بتدبير احترازي.[11]

أما الفساد الإداري هو استغلال الموظف العام لمنصبه للحصول على مكاسب غير مشروعة أو منافع طرق غير رسمية ويقع الاعتداء على المال العام بعدة طرق مثل: الرشوة والابتزاز والثراء الحرام والمشبوه واستغلال النفوذ ...الخ.[12]

بهذا فإن جرائم الفساد الاداري تختلف مسمياتها من قانون لأخر وسوف يتم شرحها بإيجاز من خلال الوصف الآتي: حسب ما وردت بالتشريعات السودانية:

1. الرشوة: وعرفها المشرع السوداني من خلال القانون الجنائي 1991م،[13] حيث يعد مرتكباً جريمة الرشوة كل:

أ. من يعطى موظفاً عاماً أو مستخدماً لدى شخص آخر أو وكيلاً عنه أو يعرض عليه أي جزاء من أي نوع لحمله على أداء خدمة له مصلحة فيها أو إلحاق

أي ضرر بـأي شـخص آخـر بمـا يخـل بواجبـات وظيفتـه أو أي عطيـة أو مزيـة في ظـروف يكـون فيهـا ذلـك التأثـير عـلى الموظـف العـام أو المسـتخدم أو الوكيـل نتيجـة راجحـة.

ب.الموظـف العـام أو المسـتخدم أو الوكيـل الـذي يقبـل أو يطلـب لنفسـه أو لغـيره جـزاء عـلى الوجـه المبـين في الفقـرة (أ)

ج. مـن يسـعى في إعطـاء أي جـزاء عـلى النحـو المبـين في الفقرتـين (أ) و(ب) أو قبولـه أو يعـاون في ذلـك،

د. مـن ينتفـع مـن أي جـزاء أو خدمـة أو منفعـة مـع علمـه بـأن الحصـول عـلى ذلـك قـد تـم بـأي مـن الوجـوه المبينـة في هـذه المـادة

2. الابتـزاز حيـث يعـد مرتكبـاً جريمـة الابتـزاز مـن يبعـث قصـداً في نفـس شـخص خـوف الأضرار بـه أو بـأي شـخص آخـر وبذلـك يحملـه بسـوء قصـد عـلى أن يسـلم لـه أو لغـيره أي مـال أو سـند قانـوني.(14)

3. الـثراء الحـرام والمشـبوه: يعـد مـن أخطـر جرائـم الفسـاد الإداري وأكثرهـا انتشـاراً فيقصـد بالـثراء الحـرام وفـق القانـون السـوداني، كل مـال يتـم الحصـول عليـه بـأي مـن الطـرق الآتيـة: (15)

(أ) مـن المـال العـام بـدون عـوض أو بغـبن فاحـش أو بالمخالفـة لأحـكام القوانيـين والقـرارات التـي تضبـط سـلوك العمـل فى الوظيفـة العامـة

(ب) اسـتغلال سـلطة الوظيفـة العامـة أو نفوذهـا بوجـه ينحـرف بهـا مـن الأغـراض المشروعـة والمصالـح العامـة

(ج) الهديـة المقـدرة التـي لا يقبلهـا العـرف أو الوجـدان السـليم أو القـرض لأي موظـف عـام مـن جانـب أي شـخص لـه أي مصلحـة مرتبطـة بالوظيفـة العامـة أو ممـن يتعاملـون معهـا

(د) نتيجـة لمعامـلات ربويـه بكافـة صورهـا أو معامـلات وهميـة أو صوريـة تخالـف الأصـول الشرعيـة للمعامـلات

أمـا الـثراء المشـبوه يقصـد بالـثراء المشـبوه كل مـال يطـرأ عـلى أي شـخص ولا يسـتطيع بيـان أي وجـه مـشروع لاكتسـابه.

المبحث الثاني:أثـر البيروقراطيـة الاداريـة في توالـد جرائـم الفسـاد بالمؤسسـات العامـة بالسـودان:

أولاً مظاهر البيروقراطية الإدارية في التشريع والمؤسسات العامة:

لقـد عـرف السـودان الادارة الحديثـة والمؤسسـية في العـام1821م في عهـد الحكـم الـتركي المـصري عندمـا قسـم محمـد عـلي باشـا السـودان إلى مديريـات، ومـن هنـا نشـأت وترعرعـت بكتريـا البيروقراطيـة الإداريـة، وتبـدو مظاهـر تلـك البيروقراطيـة في عـدة محـاور منهـا:

1. الترهل الإداري للإدارات المختصة بالإجراء الواحد داخل المؤسسة المهنية بذلك الإجراء، ومثال لذلك: الإجراءات المتعلقة بتسجيلات الاراضي وبيعها يتوزع اجراء البيع بين مصلحة الاراضي وتسجيلات الاراضي ومكاتب المحاماة والمحليات والشئون الهندسية داخل الولاية المعنية ووزارة الداخلية ووزارة الزراعة وصندوق الاسكان والتعمير.
اضافة لذلك تجد الاجراء الخاص بترخيص المركبات يتوزع الاختصاص فيه داخل وزارة الداخلية بين مركز الترخيص المعني ومكتب التأمين ومكاتب المحاماة والسجل المدني والشرطة المجتمعية وادارات اخرى داخل الادارة العامة للمرور مختصة بتغيير لوحات المركبات من ولاية لأخرى داخل السودان.
2. التباعد الجغرافي للإدارات المختصة بالإجراء الواحد حيث يتقسم الاجراء داخل مؤسسات الدولة بين أكثر من ادارة فتبعد تلك الاداري فيضطر طالب الخدمة يتجول كثيرا حتى يحصل على الخدمة.

ومثال لذلك اجراء فتح البلاغ المنصوص عليه بقانون الاجراءات الجنائية 1991م

حيث يذهب الفرد لرفع الشكوى بالنيابة التي في جميع السودان تبعد عن اقسام الشرطة التي يحال التحري لها في البلاغ ومن ثم ربما يحتاج الشرطي لإجراء متعلق بالقمسيون الطبي او الادلة الجنائية وهذه ادارات مركزية تبعد كثيرا عن مناطق النيابات واقسام الشرطة. وفي تقديري أن تباعد المساحات الجغرافية بين الادارات المختصة بالإجراء الواحد هو من يولد البيروقراطية الاداري والتي بدورها تجعل الخدمة في وجه المواطن عصية المنال فيضطر الى جعلها قريبة منه بارتكاب جرائم الفساد الاداري مع الموظف.

3/ اتباع الوسائل التقليدية في الادارة:

تبدو الادارات داخل السودان بعيدة كل البعد عن مصاف التحول الرقمي الذي طال مؤسسات العالم الاول حيث لاتزال الدفاتر والسجلات الورقية هي اساس العمل الوظيفي فيصعب البحث فيها عن المعلومة وتتعرض للتلف وللنسيان المحو البيئي وبالتالي تجد دواليب الارشيف في كل المؤسسات مكتظة بالملفات والتي يحتاج متلقي الخدمة للبحث فيها عن خدمته اياما وشهور.

كما أن عملية تبادل المعلومة بين الموظفين والرئيس الاداري تبدو شاقة عملياً حيث تنقل عبر السيرك الوظيفي (الدفتر) ويظل الاجراء عالقاً ريثما تصل المعلومة لسلطة البت النهائي، مما يصعب من انتفاع الفرد بخدمة المرفق العام بصورة بسيطة.

ثانياً: نماذج للبيروقراطية الإدارية في المؤسسات السودانية:

1/ اجراءات تملك منافع الأراضي والتصرف فيها:

اجراء تملك منافع الأراضي من حكومة السودان حيث تناولت تلك الاجراء عدة قوانين هي:

قانون المعاملات المدنية 1984م و قانون التخطيط العمراني والتصرف في الأراضي 1994م وقانون فتح السجل 1924م ، قانون تسوية الأراضي وتسجيلها لسنة1925م

ويتوزع اجراء التملك وفقاً لهذه القوانين بين عدد من المؤسسات : مصلحة الأراضي ، صندوق الإسكان والتعمير ، مدير عام الأراضي بالمحلية ، وزارة التخطيط العمراني مكتب تسجيلات الأراضي بالمحلية المعنية ومكاتب المحاماة ، والمحاكم ، وتبعد هذه المؤسسات عن بعضها البعض بواقع 15 كيلو ، وتتبادل هذه الجهات المعلومات حول الطلبات المقدمة من ذوي الشأن من خلال السيرك التقليدي (الدفتر) بمعنى أن الإجراء يستغرق عدة ايام وشهور لإكماله وربما تضيع المستندات اثناء تبادل المعلومات بين المؤسسات المذكورة من خلال السيرك التقليدي ، ويظل طالب الخدمة في انتظار وتضجر وتجده يتردد بصورة دورية لتلك المؤسسات.

2/ اجراءات فتح الدعوى الجنائية:

تفتح الدعوى الجنائية أو البلاغ الجنائي بموجب قانون الإجراءات الجنائية 1991م ويتوزع الاختصاص في الشكوى الجنائية بين عدة جهات مختصة أولها النيابة الجنائية والتي تتفرع لنيابات متخصصة.[16]

تبعد عن بعضها البعض اكثر من 15 كيلو متر ومن ثم تحال الشكوى للتحري فيها الى الشرطة والتي تتفرع إلى مؤسسات شرطية مختصة منها شرطة مكافحة سرقة السيارات والشرطة الفدرالية وشرطة المباحث والتي تبعد عن النيابة اكثر من 9كيلو داخل حدود المحلية او الوحدة الادارية ومن ثم يتمدد الاجراء الى القمسيون الطبي وكذلك يبعد عن تلك الجهات عشرات الكيلو متر عن الشرطة والنيابة ومن ثم الادلة الجنائية وما تحتاجه الشكوى الجنائية من طلب افادات لجهات اعتبارية عامة تتمدد جغرافيا بعيداً عن المؤسسات المختصة وبعد جهد وعنت تنتقل الشكوى الجنائية للمحكمة للفصل فيها من خلال السيرك العادي وكل تلك الجهات تتبادل المعلومات وطلبات الافادات من خلال طريقة تقليدية وهو السيرك (الدفتر) العادي.[17]

ثالثاً: الأثر المترتب على البيروقراطية الإدارية:

استناداً لما أنف عرضه فإن الاثر المترتب على وجود مظاهر ملموسة للبيروقراطية الإدارية داخل المؤسسات الإدارية نوضحه وفقا للأثار الاتية بالترتيب:

1. يظل الاجراء امام المنتفعين بخدمات المرافق العامة بعيد المنال ويكلف المنتفع بالخدمة نفقات مالية باهظة حيث يتنقل بين تلك المؤسسات لعدة أيام.
2. يظل الموظف المختص بالإجراء ملتزم باللوائح والقانون وينتظر الإجراء يكمل دورته الإدارية حتى ولو كان بالصورة التقليدية المذكورة.[18]
3. مع ضعف المرتبات في الخدمة المدنية وحاجة الموظف المختص للمال لتسيير حياته اليومية تتلاقح تلك الحاجة مع رغبة المنتفع بخدمة المرفق العام في انهاء الإجراء بصورة أسرع وتضجره من انتظار اكتمال دورة الإجراء.[19]
4. يوجد باب من الخلف تتلاشى فيه كل مظاهر البيروقراطية المذكورة بعاليه ويتجاوز فيه الموظف تلك التعقيدات التي أرقت المنتفع ويحاول الموظف من خلال هذا الباب ازالة مظاهر البيروقراطية من خلال تقديم عرض الخدمة الخاصة حيث ينهي الاجراء من خلال اتصالات هاتفية للزملاء داخل المؤسسة المعنية.

5. لن يكون أمام المنتفع بعد المراحل السابقة خيار سوى عرض الرشوة للموظف المختص أو الخضوع لابتزاز ذلك الموظف لأجل انهاء اجراءاته بصورة سريعة، وبالتالي نكون ميلاد جريمة من جرائم الفساد الإداري.

المبحث الثالث: الجهود الوطنية والاقليمية والدولية لمكافحة البيروقراطية الإدارية:

أولاً: الجهود الوطنية بالسودان لمكافحة البيروقراطية الإدارية:

1. شددت القوانين على عقوبات مخيفة للموظف العام حيث تناول القانون الجنائي 1991م عقوبة الموظف العام في جريمة الرشوة بصورة مغلظة حيث نص (من يرتكب جريمة الرشوة يعاقب بالسجن مدة لا تجاوز سنتين كما تجوز معاقبته بالغرامة وفي كل الأحوال يصادر أي مال تم الحصول عليه بسبب الجريمة)[20]

كما حرص المشرع على تشديد الرقابة على الموظف العام الذي يخالف القانون بقصد الأضرار أو الحماية، حيث نص: [21]

1. كل موظف عام يخالف ما يأمر به القانون بشأن المسلك الواجب عليه اتباعه كموظف عام أو يمتنع عن أداء واجب من واجبات وظيفته قاصداً بذلك أن:
   (أ)يسبب ضرراً لأي شخص أو الجمهور أو يسبب مصلحة غير مشروعة لشخص آخر أو
   (ب) يحمى أي شخص من عقوبة قانونية أو يخفف منها أو يؤخر توقيعها أو
   (ج) يحمى أي مال من المصادرة أو الحجز أو من أي قيد يقرره القانون أو يؤخر أياً من تلك الإجراءات يعاقب بالسجن مدة لا تجاوز سنتين أو بالغرامة أو بالعقوبتين معاً
2. ابتكر المجلس الأعلى للتخطيط الاستراتيجي مشروع الحكومة الإلكترونية وبدأ تنفيذه فعلياً من خلال تعميم منصة موحدة للسداد الالكتروني للرسوم الحكومية عبر منصة الايصال الالكتروني التابعة لوزارة المالية في العام 2015م ولا زال سارياً.
3. تم انشاء مجمع خدمات الجمهور في العام 2018م تحت مظلة وزارة الداخلية، يختص بإجراء اصدار الهوية الوطنية والفيش واستخرج شهادات الميلاد واجراءات خاصة بالمركبات، بعد ان كانت تلك الاجراءات تختص بها ادارات تتبع لوزارة الداخلية تبعد عن بعضها البعض مسافات.
4. تم تنفيذ مشروع السجلات الرقمية او الارشيف الرقمي للأراضي والمرور والسجل المدني.

ثانياً: الجهود العربية لمكافحة البيروقراطية الإدارية (النموذج السعودي):

لقد بزلت المملكة العربية السعودية جهوداً معتبره في عملية التحول الرقمي للمؤسسات تماشياً مع رؤية المملكة للعام2030م وانعكس ذلك التحول الرقمي للمؤسسات على مكافحة البيروقراطية الإدارية بداخلها ويمثل ذلك التحول في ابتكار بوابة النفاذ الوطني كبوابة إلكترونية

يتم من خلالها وصول المواطنين للخدمات الحكومية بصورة ذكية دون تعقيد ودون اعتبار للتباعد الجغرافي للمؤسسات،[22] وشمل التحول الرقمي الخدمات الحكومية الآتية:

- نظام التقاضي الذي يمكن الفرد من رفع الدعاوى إلكترونياً من خلال بوابة النفاذ الوطني (ناجز) ونظام دوان المظالم (بوابة معين للتقاضي الإلكتروني) والتي تنظر دعاوى الطعون الإدارية، وكذلك نظام الإفلاس الذي من خلاله يتم رفع قضايا الإفلاس والتصفية الخاصة بالشركات.
- التحول الرقمي لنظام الأراضي والذي يتيح للفرد تسجيل قطعة الارض وبيعها من خلال بوابة النفاذ الوطني عن طريق مكاتب المحاماة ويستغرق الإجراء اقل من ربع ساعة لتمام عملية البيع والتسجيل.
- تعميم نظام الدفع الإلكتروني لكافة الرسوم الحكومية ونقاط البيع للمؤسسات الخاصة.
- قيام منصة ذكية خاصة بنظام الضرائب والزكاة تتيح للفرد سداد الزكاة والضرائب بصورة بسيطة والكترونية.
- عمل نظام رقمي خاص بوزارة التجارة لضبط الأنشطة التجارية والتسهيل على الافراد
- عمل منصة خاصة بنظام ايجارات المباني والمحال التجارية الهدف منها ضبط ومراقبة حركة الايجارات في كافة نواحي المملكة.
- انشاء هيئة النزاهة الوطنية والتي تعمل على مكافحة الفساد بشكل عام (افراد ومؤسسات) وترفع البلاغات لها من خلال الاتصال بمكالمة مجانية أو عن طريق بوابة الهيئة بالأنترنت.[23]
- القضاء على ما يسمى بالسيرك العادي من خلال ضح معلومات المؤسسات عبر الشركات المؤتمنة في بوابة النفاذ الوطني والبوابات الرقمية الأخرى المذكورة اعلاه.
- تسهيل عملية الحصول على المعلومات للأفراد من خلال التحقق عن الشخصية العادية والاعتبارية من خلال بوابة العنوان الوطني الذكية وبوابة وزارة التجارة وصندوق الاستثمارات السعودي.
- ضبط عملية بيع وشراء وتحويل ملكية المركبات من خلال منصة ذكية خاصة بمكاتب السيارات تتيح للأفراد معرفة معلومات المركبة الرسمية وبيعها وتحويل ملكيتها بصورة مبسطة.

من خلال ما تقدم فإن عملية التحول الرقمي التي طالت المؤسسات السعودية لم تقف على ما ذكر وقد تم الاسترشاد به على سبيل المثال، وبالتالي استطاعت المملكة مكافحة الفساد الاداري من خلال القضاء على البيروقراطية الادارية بعملية التحول الرقمي.

ثالثاً: الجهود الدولية لمكافحة البيروقراطية الإدارية:

1/ تجربة هونغ كونغ في مكافحة البيروقراطية الإدارية:

تعتبر هونغ كونغ من الدول التي انتشرت فيها البيروقراطية وسرعان ما اسرعت في تشكيل لجنة لمحاربة البيروقراطية الإدارية، وفرت لها ميزانية ضخمة بملايين الدولارات، هدف وضع

استراتيجية للإصلاح الإداري وتم من خلال هذه اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد وقامت بتوظيف ضباط شرطة ومحققين ومهندسين ....[24] ومن أهم انشطتها:

قامت بملاحقات قضائية لرجال الاعمال وشخصيات بارزة قامت عليها شبهه بالفساد

رسخ لديها مكافحة الفساد الحكومي من خلال القضاء على البيروقراطية الإدارية وعملت حملة اعلامية كبرى لتوعية الموظفين بمخاطر البيروقراطية وقد جاء التقرير العالمي لمكافحة الفساد لسنة2002م ليوضح مدى نجاح هونغ كونغ في ضبط معدلات الفساد الإداري ومظاهر البيروقراطية حيث احتلت المرتبة 14 عالمياً.

2/ جهود ماليزيا في مكافحة البيروقراطية الإدارية:

استنادا لتقرير منظمة الشفافية الدولية المعنية بإعداد تقارير سنوية حول النزاهة والشفافية في العالم، وتعد التجربة الماليزية من أميز التجارب في العالم لمكافحة البيروقراطية الإدارية، ويعتبر نموذجاً يحتذى به.[25] وقد اتبعت ماليزيا عدة استراتيجيات حكومية لمكافحة الفساد الإداري ومظاهر البيروقراطية الإدارية، منها ما يعرف بالخطة الوطنية للنزاهة في عام2004م وقد حددت خمسة اهداف رئيسية:

- الحد من الفساد الإداري سوء استعمال السلطة
- زيادة كفاءة تقديم الخدمات العامة وتعزيز حوكمة الشركات
- تنظيم ورش عمل للمواطنين والشركات بهدف التشجيع للمشاركة في اعمال مكافحة البيروقراطية

وتبدو مظاهر استراتيجية العام 2004م في المحاور الآتية:[26]

صدور قانون جديد يسمى بقانون مكافحة الفساد الماليزية ويهدف إلى تقوية مكافحة الفساد لمحاربة المحسوبية والفساد واتاحت للمواطنين الابلاغ الأمن وفي ابريل للعام2010م صدر قانون جديد لحماية المبلغين عن الفساد.

عرضت اللجنة الحكومية المذكورة بعاليه قانونيين للقضاة، قانون اخلاقيات القضاء وقانون تأديب القضاة الذين ينتهكون أداب المهنة وكذلك مشروع قانون التعيينات القضائية لاختيار قضاة بشكل شفاف .

اتخاذ رئيس الوزراء الماليزي خطوات لتشكيل حكومة أكثر انفتاحا وخضوعا للمساءلة من خلال إلزام وزراء ونواب الدولة على أن يعلنوا على الملآ عن ذممهم المالية مرتين خلال مدة خمسة سنوات لكنه لم يتمكن من تطبيق هذا الإجراء.... الخ.[27]

إطلاق مشروع حوكمة الشركات وتطبيق برنامج يوضح مدى امتثالها للقانون.

3/ تجربة سنغافورا في مكافحة البيروقراطية الإدارية:

تبنت سنغافورا نظام واضح وشفاف في مكافحة الفساد من خلال القضاء على البيروقراطية الإدارية وتبدو ملامح خطة سنغافورا التي تبنتها في مكافحة الفساد من خلال لجوء حكومة سنغافورة لرفع مرتبات العاملين بالدولة، اضافة إلى الفحص المسبق للحالات الاجتماعية والسوابق

القضائية للأشخاص قبل التوظيف والتعاقد الحكومي وتدعيم وتفعيل هيئات مكافحة الفساد.[28]

بهذا بناء على ما تقدم من عرض لتجارب الدول الاقليمية والعالمية والمحاولات الوطنية فإنني أرى أن ما قامت به المملكة العربية السعودية في مكافحة البيروقراطية الإدارية والقضاء على أوجه الفساد يعتبر نموذجاً معاصراً أكثر من رائع مقارنة بجهود بقية الدول.

خاتمة:

الحمد لله الذي وفقني في جمع ثنايا هذه المادة العلمية التي موضوعها أرق ذهن الباحث طوال فترة عملي في الوظيفة العامة، وقد استطعت بإيجاز استعرض مظاهر البيروقراطية الإدارية في السودان وابراز جهود دول المحيط والاقليم في مكافحة البيروقراطية الإدارية، وتوصلت من خلال هذه الدراسة لعدد من النتائج والتوصيات وفيما يلي بيانها:

النتائج:

1. البيروقراطية الإدارية سبباً رئيسياً للفساد الإداري بالمؤسسات العامة السودانية.
2. الجهود التي بزلت لمكافحة البيروقراطية الإدارية في السودان ضئيلة جداً مقارنة بالجهود الاقليمية والدولية لمكافأتها.
3. قدمت المملكة العربية السعودية تجربة فريدة في مكافحة البيروقراطية الإدارية من خلال التحول الرقمي للمؤسسات وانشاء هيئة النزاهة الوطنية.
4. تعد وسيلة التحول الرقمي للخدمات الحكومية من أفضل الطرق لمكافحة البيروقراطية الإدارية.

التوصيات:

1. لابد لديوان الحكم الاتحادي من عقد ورش لتوعية الموظفين بمخاطر البيروقراطية الإدارية واثرها على الفساد.
2. ضرورة انشاء هيئة مكافحة الفساد في السودان لمجابهة تحديات فساد البيروقراطية الإدارية وكافة اشكال الفساد.
3. من الأجدى الاستفادة من تجربة المملكة العربية السعودية في مكافحة الفساد الإداري من خلال القضاء على البيروقراطية الإدارية.
4. من الضروري تفعيل خطة الحكومة الرقمية التي بدأت في العام2015م وإكمالها لمحاربة البيروقراطية الإدارية والقضاء على كافة اشكال الفساد.

الهوامش:

(1) حسين عثمان محمد : دروس في الإدارة العامة ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، القاهرة 1994م ص113.

(2) سميره لغويل : البيروقراطية في التنظيم بين الرؤى النظرية والامبريالية ، رسالة دكتوراه ،جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر2011م ص14.

(3) يستعمل مفهوم البيروقراطية حسب «هارد لاسكي بانها وصف نظام حكومي تكون الرقابة فيه متروكة كلياً في يد الموظفين الرسميين الذين تحد سلطتهم من حرية الأفراد العاديين ومن خصائص هذا النظام الرغبة الشديدة في الالتجاء للطرق الرسمية في الادارة والتخلي عن المرونة من اجل التزام تنفيذ التعليمات .

(4) صباح سابع: التنظيم البيروقراطي والكفاءة الإدارية، رسالة ماجستير كلية العلوم الانسانية والاجتماعية جامعة منتوري ، قسنطينة ، الجزائر 2007-2006 ص13

(5) حسين عثمان محمد - مرجع سابق ، ص114

(6) معن حمدان علي ، مفهوم البيروقراطية، مجلة النبأ الالكترونية ، العدد80، http://m.al-hewar..org تاريخ الاطلاع15/12/2020م 17:30 ص1

(7) يوسف عبدالله: الفساد الإداري ، مجلة الجامعة الاسلامية ، العدد2 ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، غزة ،فلسطين 2011 ص12

(8) سليمان رفيق : البيروقراطية الادارية والاليات القانونية لمكافحتها ، مقالة منشورة عبر منتدى جامعة محمد خيضر بسكره ، https://archives.univ.biskra.dz تم الاطلاع عليه بتاريخ2/10/2024، 9:.30 ص2

(9) حسين عثمان محمد - مرجع سابق ، ص124

(10) محمد محمد عبدالوهاب : البيروقراطية في الادارة المحلية ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية ، مصر 2004 ص7

(11) حسين عثمان محمد - مرجع سابق ، ص114

(12) بومدين طاشمة : البيروقراطية والتنمية السياسية في الجزائر ، ط1 ، مكتبة الوفاء القانونية ، الجزائر ، 2015م ص37

(13) التدبير الاحترازي هو مجموعة من الاجراءات التي يقررها القانون ويوقعها القضاء لمواجهة الخطورة الإجرامية الكامنة في شخص المجرم ، بهدف حماية المجتمع من هذه الخطورة ، مثل: النفي الذي هو الابعاد عن منطقة ارتكاب الجريمة . انظر المواد 49-47 من القانون الجنائي السوداني 1991م وكذلك في شرحها د: يس عمر يوسف، شرح القانون الجنائي السوداني.

(14) محمد انس قاسم جعفر: مذكرات في الوظيفة العامة، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1989م ص155

(15) المادة 88من القانون الجنائي السوداني لسنة1991م

(16) المادة 176 من نفس القانون

(17) المواد7-6من قانون الثراء الحرام والمشبوه لسنة 1989م

(18) يس عمر يوسف، شرح قانون الاجراءات الجنائية 1991م مطبعة جامعة النيلين ، الخرطوم 2009م ص33

(19) السيرك هو عبارة عن دفتر عادي يحمله موظف مختص لتسليم الطلبات والمستندات واستلامها ويتنقل من خلال مركبة مختصة بالجهة المختصة بالإجراء.

(20) محمد الصيرفي: اخلاقيات الموظف العام: ط4، دار الكتاب القانوني للنشر، مصر 2007م ص36

(21) محمد انور حمادة : الحماية الجنائية للأموال العامة :دار الفكر الجامعي، الاسكندرية ،2002م ص27

(22) المادة 88/2 من القانون الجنائي السوداني لسنة1991م

(23) المادة 89 من نفس القانون

(24) تركي زكي رشاد الدوبي : قياس التحول الرقمي بالمملكة العربية السعودية (دراسة تحليلية لاداة قياس التحول الرقمي)، ورقة علمية منشورة بالمجلة العلمية للتربية الرياضية للبنين بالهرم- جامعة حلوان –مصر العدد99 ج1، ص579 ابريل2023م بموقع المجلة عبر الانترنت :web jsbsh.journals.ekb.eg تم الاطلاع في 3/11/2024م 12:34

(25) تركي زكي رشاد الدوبي- مرجع سابق ص580

(26) عبد الله احمد المصراتي : الفساد الإداري ، مكتبة العربي الحديث ، الاسكندرية 2011م ص11

(27) تقرير منظمة الشفافية الدولية للعام2019م

(28) عزالدين بن تركي : الفساد الإداري ، اسبابه وطرق مكافحته ، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري 2012م جامعة محمد خيضر بسكره ص9

(29) عبدالله احمد المصراتي-مرجع سابق، ص166

(30) عزالدين بن تركي مرجع سابق ، ص12